

لانه معلق بالتيتم حسداً لا يمتنع الا ترى انها لو رايت الماء بعد الصلاة لا يتصل
 فصار كالاغتسال او نقول ان التيميم ليس بطهارة لانها لا ترفع الحدث بديل ما
 قلنا ولكنه جعل طهارة ضرورة اداء الصلاة وضروته ما هو من توابع الصلوة
 لا دخول المسجد وحسن المصنف وقرارة القرآن والثابت بالضرورة بتقدير بقدرها
 فلا يجعل التيميم طهارة قبل اداء الصلاة بخلاف الاغتسال بسوا ما كان فانه طهارة تامة
 لكونه اغتسالا بالماء الا ان التيميم ضم اليه احتياطاً لتعارض الأدلة وليس كذلك التيميم
 لانه طهارة ضعيفة فان قلت لا نسلم ان التيميم ليس برفع للحدث والاستدلال
 بطلان الصلاة بروية الماء في خلال الصلاة ليس بصحيح لان عند الشافعي يمتنع على
 صلاة قلت لا يخفى من احد لا يبرهن اما ان كان هذا القول تاماً ساعن الشافعي ام لان
 يثبت فلا استدلال به حجة على الكل وان ثبت فيستدل به على مجرد ذكره ويستدل
 على الشافعي بطهارة كالحوض بعد الفراغ عن الصلاة بانه ان التيميم لو كان رافعاً للحوض
 لم يلزمها الاغتسال بعد الصلاة بروية الماء في الصلاة وقد لزم فعلم ان التيميم لم يرفع
 الحوض بوضعه ان الحوض لو كان زائلاً بالتيميم لم يلزم الاغتسال لان روية الماء ليست
 حدث واجنابة ولا حوض الا الحوض لم يطهر اثره الى وجود الماء للضرورة فانفتق
 الضرورة بوجود الماء **قوله** لان التيميم حال عدم الماء طهارة مطلقة حين
 ثبت به من الاحكام ما ثبت بالاغتسال وازاد به حال اداء الصلاة وقرارة القرآن
 وحسن المصنف ودخول المسجد لا يرد على محمد بن حنبل اقتداء المنتهين بالمتميم عند بل
 يقال لو كان مثبت بالتيميم ما ثبت بالاغتسال لجاز الاقتداء وقد مر تقديمه في باب
 الامامة في نظريته **قوله** والاحكام الثابتة ايضاً ضرورية اتصافه
 هذا جراب عن حرف محمد رحمه الله يعني ان الاحكام التي ذكرها محمد انما ثبت بالتيميم
 ضرورة ثبوت الطهارة لاجل الصلاة لانها توابع الصلاة فلم يدل ثبوتها على كون التيميم

طهارة مطلقة كالتفانوي والبوليحي وان تمتت وقرارة القرآن او مست المصنف
 اوردت المصنف اختلف المسامخ فيه قال ابو الحسن الكرخي تقطع الرجعة وقال ابو بكر
 الدارمي لا تقطع الرجعة **قوله** ثم قيل تقطع بنفسه السرورع عند ما اى
 عند ابي حنيفة وابو يوسف وقيل بوجوب الفراغ اى من الصلاة قال حنبل لا يقطع السرورع
 رحمه الله في شرح الكافي للحاكم الشهيد ولم يذكر في الكتاب اى في الكافي اذا تيممت
 وشرعت في الصلاة ثم قال لا يصح عند ابي حنيفة وابو يوسف ان الرجعة لا تقطع
 ما لم تفرغ من الصلاة لان حاله بعد سرورعها في الصلاة كالحال قبله الا ترك
 انها اذا رايت الماء لا يسبق كتميمها اثر خلاف ما بوجوب الفراغ من الصلاة فانها وان رايت
 الماء تبقى صلاتها حية **قوله** واذا غلظت ونسيت شيئاً من يديها
 لم يصبه الماء فان كان عضوها فوقه لم تقطع الرجعة وان كان اقل من عضو
 انقصت وهذه من سبيل التذرك قال الحاكم الجليل الشهيد في الكافي واذا
 اغتسلت المعتة من الحيضة الثالثة عيانه بقي منها عضو فالرجعة باقية **قوله**
 ولو بقي منها اصبع او شئ يسير من جسدها فقد انقضت الرجعة وان تزوجت
 لم يحز النكاح حتى يغسل ذلك الموضع آخر بالثقة اعلم ان مجرد رمه الله لم يذكر
 في كتبه موضع القياس وقيل عند ابي يوسف واستحساناً وكذا مجرد قياس واستحساناً
 اما القياس عند ابي يوسف في العضو الكامل فان تقطع الرجعة لا يغسل
 اكثر البدن ولا اكثر حكم الكل فكانها اغتسلت جميع البدن وفي الاستحسان
 لا تقطع الرجعة لورود الخطاب بتطهيره فصار قراء العضو كقراءة جميع البدن
 ولانه لا يتباع اليه الجواز عادة بخلاف ما رونه واما القياس عند محمد رحمه الله
 فيما دون العضو فان تبقى الرجعة لان الحدث لما روى صاحب السنن باسناده ال
 او حريه رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تحت كل شعرة **قوله**